

ملاحظات على

«دراسة مقارنة لاتفاقية الشراكة السورية الأوروبية لقطاع الزراعة الآثار والمهام»

حميدي العبد الله

لا شك عند التعقيب على أية أطروحة، فإن المعقب ملزم أحياناً أن يبحث عن مادة قد تكون جوهرية وقد لا تكون لإتمام مهمته، ولهذا وبمعزل عن اتفاقه أو عدم اتفاقه مع الباحث، إلا أنه لا بد من تسجيل ملاحظات تفتح الباب أمام النقاش حول القضايا المطروحة.

بداية لا بد من الإشارة إلا أن الدكتور يحيى بكور قد قام بجهد كبير وتمكن من الإحاطة باتفاق الشراكة واستكشف مزاياه وعيوبه وخصوصياته، واعتقد أنه ترك القليل من الملاحظات التي يمكن إيرادها في سياق التعقيب على دراسته، ولكن ثمة بعض الملاحظات التي يجدر التوقف عندها إن بالشكل أو بالمضمون، ولعل استدراك هذه الملاحظات يجعل الدراسة ترتقي إلى المستوى المرجو منها.

● الملاحظة الأولى، إن النتائج المحققة في مسيرة العلاقات الأوروبية العربية لم تحقق الأهداف التي سعت الآلة الإعلامية الأوروبية إلى الترويج لها، وقد نشرت الكثير من التقييمات بمناسبة مرور عشرة أعوام على لقاء برشلونة أكدت أن حصيلة العلاقات لا تتضمن أي شيء يبرر الرهانات الكبرى التي عقدت عليها، فمعدلات النمو في الدول العربية الموقعة على الشراكة لم تحقق ارتفاعاً كبيراً، وكثيراً مما تحقق لم يكن بفعل الشراكة وإنما بفعل جهود ذاتية لبعض الحكومات، ولعل التجربة هي أهم وسيلة للتقييم وللحكم على مدى صحة الرهانات التي عقدت. وتوقيع اتفاق الشراكة بين سورية والاتحاد الأوروبي مجمل لاعتبارات

سياسية واقتصادية، وكان من المفيد للدراسة أن يتم التوقف بإسهاب كبير أمام تجارب الدول العربية التي وقعت بشكل مبكر اتفاقات شراكة مع الاتحاد الأوروبي للتعرف إلى نتائج هذه التجارب، وتحديد مدى الإيجابيات التي حققتها وطبيعة السلبيات التي نتجت عنها، لأن مثل هذه الدراسة هي التي تحدد ما إذا كانت هذه الشراكة تمثل حاجة ملحة بالنسبة لسورية تفرض عليها عمل كل ما من شأنه لوضعها موضع التطبيق، ولكن إذا كانت نتائج التجارب سلبية، ففي هذه الحالة فإن مصلحة سورية تكمن في اغتنام فرصة تردد الاتحاد الأوروبي في التوقيع على الاتفاق لإعادة النظر فيه من جهتها، لأن الرجوع عن خيار خاطئ إذا توفرت فرصة مناسبة هو عمل جيد، ولعل هذه مسألة أساسية في سياق بحث مصير الشراكة بين سورية والاتحاد الأوروبي.

● الملاحظة الثانية، الحديث عن أهمية الشراكة ينبع إذن من حسابات سياسية وإيديولوجية وليست اقتصادية إن من جهة الفريق السوري أو من جهة الاتحاد الأوروبي، من جهة الاتحاد الأوروبي الشراكة هي مدخل لعلاقات قائمة على الهيمنة، ولعل مصير التوقيع على الشراكة بين سورية والاتحاد الأوروبي، والأسباب التي حالت دون ذلك يؤكد أن الاتحاد الأوروبي يرفض وجود شركاء مستقلين أنداد ولا يقبل الشراكة إلا مع حكومات خائفة وتابعة ومستعدة لتقبل جميع إملاءات الاتحاد الأوروبي والدول المؤثرة فيه، وهذا دليل قاطع على أن الشراكة هي صيغة سياسية وليست اقتصادية بالدرجة الأولى. أما لجهة الفريق السوري المتحمس للشراكة فهذا الحماس يبدو انه ينطلق من رهان على أن يؤدي الضغط الأوروبي إلى تسريع اعتماد خيار الليبرالية الاقتصادية، بمعزل عن آثاره ونتائجه على المجتمع السوري وحتى على الاقتصاد، طالما أنه يعود بالنفع على فئة معينة من الفئات الاقتصادية في سورية.

● الملاحظة الثالثة، في سياق توجيه الانتقادات لعيوب نصوص الاتفاقية توقف الباحث عند الحصص والجداول الزمنية لتحرير التجارة الزراعية بين الطرفين، لكن الأمر الخطير الذي كان يتوجب التوقف عنده بتوسع هو الدعم الذي

يقدمه الاتحاد الأوروبي للقطاع الزراعي، هذا الدعم الذي تسبب بتعثر المزيد من تحرير التجارة في إطار منظمة التجارة الدولية والذي بدأ منذ دورة الدوحة، حيث أصرت دول الجنوب على تحرير متكافئ وليس استنسابياً، ولهذا فإن المعضلة التي تواجه الصادرات السورية لا تكمن فقط في القيود المتعلقة بالتنوع وبعض المقاييس التي ربما تشكل عيوباً ذاتية يجب التحرك لاستدراكها من قبل الجانب السوري والجانب العربي عموماً، لكن العقبة الفعلية هي في الدعم الذي تقدمه دول الاتحاد الأوروبي لقطاعها الزراعي حيث أفادت بعض الإحصائيات أنه في عام 2000 أنفقت الدول السبع الصناعية ما يزيد عن 300 مليار دولار على قطاعها الزراعي لدعمه للوقوف في وجه المنافسة الخارجية، من هنا كان يجب على المفاوض السوري أن يصر على التمسك برسوم جمركية على الواردات الزراعية من الاتحاد الأوروبي توازي قيمة الدعم الذي تقدمه حكومات الاتحاد إلى هذا القطاع، وتحديدًا السلع التي يمكن أن تصدر إلى الأسواق السورية.

● الملاحظة الرابعة، نوعية الإنتاج الزراعي الأوروبي لا تشكل منافساً في كل السلع للمنتجات السورية لأن ثمة اختلاف في نوعية السلع ويمكن أن تنظم العلاقات التجارية على هذا الصعيد بشكل تكاملي وليس تنافسي، ولكن المطلوب إقامة علاقات متكافئة بين الطرفين وهو أمر مفقود على هذا الصعيد، ويشكل أحد الثغرات التي لحظها البحث في أكثر من مجال، ولا يمكن للعلاقات التكاملية أن تنشأ وأن يترتب عليها منفعة لكلا الطرفين إذا لم تكن العلاقات بينهما متكافئة وهو ما لم تؤكد نصوص الشراكة الموقعة بالأحرف الأولى بين سورية والاتحاد الأوروبي.

● الملاحظة الخامسة، سورية حتى الآن تصدر مواد أولية، وهي مدخلات لصناعات متنوعة، وبمقدورها أن تجد بدائل لتصريف موادها الأولية إلى أسواق غير الأسواق الأوروبية في ظل النهضة الصناعية التي تشهدها بلدان أخرى، وخصوصاً في آسيا، ولعل التبديل في معطيات التجارة على هذا الصعيد لجهة

تراجعها مع الاتحاد الأوروبي ونموها مع دول أخرى (الدول الآسيوية، والدول العربية)، هو مؤشر على أن مستقبل تطور وازدهار ونمو قطاع التصدير ليس مرتبط بالدرجة الأولى بالاتحاد الأوروبي، رغم أن الاتحاد كان الشريك التجاري الأساسي لسورية حتى وقت قريب، وعلى الرغم من أن ليس هنا مجال للحديث عن تصنيع المواد الأولية التي تصدر من سورية، إلا أنه من المفيد التأكيد في هذه المناسبة أن تصنيع هذه المواد وتصديرها مواد مصنعة ينتج قيمة مضافة كبيرة هي أفيد لسورية من تصدير المواد الأولية.

في الختام لا بد من التأكيد على أن الدراسة توسعت في مجالات ليس لها علاقة مباشرة بعنوان البحث وإن كانت مهمة لجهة تحديد اتجاهات النمو وارتفاع معدلات تصدير منتجات القطاع الزراعي، كما أنها أعادت في الخلاصات تأكيد الاستنتاجات الواردة في متن الدراسة مما ضخم حجم الدراسة دون إضافة أفكار جديدة.